بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمداً لمن يثبت الذين امنوا بالقول الثابت القويم وصلوة على من نفى وجوده الباطل اباطيل الملحدين وعلى اله الذين هم معادن عيون الدين

وبعد فاعلم ان لا اله الا الله اى هذه الكلمة الطيبة نفى اى يتضمن بصريحه نفى الوجود عن المعبود بالحق المفروض عن غيره تعالى واثباته اى يتضمن باشارته او بصريحه اثبات الوجود له تعالى والمنفى اى المعبود بالحق الذى نفى وجوده لا عين له اى لم يكن له تعين ذاتى فى الخارج فان تعين الشئ بذاته فرع لوجوده الخارجى وقد نفى وطالم يكن للمنفى عين فعلى من اى فينفى ذلك النفى على ذات موصوفة ومع النفى اى نفى العين عنها فى الخارج والا لجاز ان يكون وا قعا على ذات متعينة فى الخارج وقد قلنا ان المنفى لا عين له والمثبت اى المعبود بالحق الذى اثبت له الوجود فى الخارج موجود يعنى له عين موجود فى الخارج على ما يرشده التقابل بقوله والمنفى لا عين له لان اثبات الوجود الخارجى للشئ انما يتصور بان يكون له عين موجود فى الخارج ولما كان للمثبت عين فعلى من اى فيقع ذلك المثبت على ذات محققة ومع الاثبات اى اثبات العين لها وذلك ظاهر ولما كان قوله والمنفى لا عين له فعلى من ومع وقوله والمثبت موجود فعلى من ومع الاثبات كلامين متقابلين عسى ان يتوهم المتوهم ان المنفى الواقع فى القول الاول مغاير للمثبت الواقع فى القول الثانى فلا يحصل التوحيد الذى هو المقصود من كلمة لا اله الا الله وبيانه ان المنفى الواقع فى القول الاول ثلثة امور الاول المعبود بالحق غيره تعالى والثانى الوجود المفروض فيه وماخذهما قوله والمنفى فى قوله والمنفى لا عين له والثالث العين المفروض فى غيره تعالى وماخذه قوله لا عين له وقوله ومع النفى وكذا المثبت الواقع فى القول الثانى ثلثة امور وهى بهذه المنفيات الثلث وماخذ للاولين قوله

قوله والمثبت وماخذ الثالث قوله موجود وقوله ومع الاثبات ولكون النفى فى الاول مستلزما للنفى فى الثانى اعتبر لهما ماخذ واحد بخلاف الثالث فانه نفى عين الشئ يستلزم نفى وجوده ونفى شيئيته فى نفس الامر فلهذا اعتبر له ماخذان وكذا اثبات العين للشئ يستلزم اثبات الوجود له واثبات الشيئية فى نفس الامر فلهذا اعتبر له ماخذان ايضا بخلاف الاولين فان اثبات المعبود بالحق يستلزم اثبات الوجود له فلهذا اعتبر لهما ماخذ واحد كما فى صورة النفى فاذا فرض ان المنفى الاول مغاير للمثبت الاول لا يلزم منه حصر الالوهية له تعالى فان عدم كون غيره تعالى معبودا بالحق لا يستلزم كونه تعالى معبودا بالحق ما لم تكن المعبودية المنفية عن غيره تعالى بعينها ثابتة له تعالى فلا يحصل التوحيد مع المغايرة وكذا اذا فرض ان المنفى الثانى غير المثبت الثانى واذا فرض ان المنفى الثالث غير المثبت الثالث لا يلزم الحصر المقصود وذلك ظاهر من الادنى اذا استفدنا فى صحيفة الفؤاد فاعلم انه تداركه لدفع التوهم المذكور فقال والمنفى اى المعبود بالحق الذى نفى عنه الوجود عين المثبت اى متحد مع المعبود بالحق الذى اثبت له الوجود فالمعبود بالحق امر واحد فى الحقيقة ثابت له تعالى ومنفى عن غيره عين المثبت اى والمنفى عين المثبت يعنى ان الوجود الذى نفى عن المعبود بالحق المفروض عين الوجود الذى اثبت للمعبود بالحق فى الواقع فالوجود امر واحد اثبت له سبحانه ونفى عن غيره عين المثبت اى والمنفى عين المثبت يعنى ان العين الذى نفى عنه المنفى متحد مع العين الذى اثبت للمثبت فالعين الخارجى امر واحد قد اثبت له سبحانه وتعالى ونفى عن غيره ولما يحصل غرض التوحيد بمجرد عينية هذه الثلثة فيما بين الامور الستة المذكورة بل لا بد مع هذه العينية من ثلثة عينية اخرى اولها ان يكون مثبت المعبود بالحق اى فاعل بعينه نافيا للمعبودية عن الغير والا يلزم حصر الالوهية له سبحانه ونفى لما تقرر من ان ذكر الشئ لا ينافى ما عداه وثانيها ان يكون العين للمعبود بالحق موجبا لثبوت الوجود له تعالى ومنفيا بهو العين عن غيره تعالى فانه لو لم يكن المنفى هو الموجب لجاز اثبات العين الموجب لغيره تعالى فلا يلزم حصر الالوهية له فى الحق وثالثها ان يكون ذات المعبود بالحق الذى يقتضى نفس وجوده منفيا عن غيره بعينه والا لزم التعداد فى واجب الوجود ويمكن ان يؤخذ المثبت الاول والثانى من قوله

Copyright © King Saud University